الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.18

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

السودان*: مشروع قرار

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ألماتي[٣] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٤]،

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ إلى البحر الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لشراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت فيه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تحيط علما بالبلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الثامن للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[٥]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٥) A/C.2/64/4، المرفق.

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٦]، وهي مبادرة ترمي إلى تسريع وتيرة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي، إذ أن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي[٧]؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تؤكد من جديد كذلك** التزامها الكامل بالتصدي بشكل عاجل للاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وللتحديات التي تواجهها عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي[٤] بشكل كامل وفعال في الوقت المناسب بصيغته الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[٨]؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى التعجيل بتنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٦ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من أن التقدم الذي أحرزته البلدان غير الساحلية فإنها لا تزال مهمشة في التجارة الدولية، مما يحول بينها وبين الاستفادة الكاملة من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وتواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إقامة نظم فعالة للنقل العابر وتحقيق أهدافها الإنمائية؛ بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تهيب** بالجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، وبخاصة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنيمة للبلدان

---

(٦) A/57/304، المرفق.

(٧) A/64/268.

(٨) انظر القرار ٢/٦٣.

الأمريكية، تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة ومنسقة على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٨ - **تعرب عن قلقها** لأن أوجه الضعف لدى البلدان غير الساحلية النامية تفاقم الآثار السلبية للأزمات العالمية المتعددة الراهنة عليها، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة الأمن الغذائي وأزمة تغير المناخ، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدات إضافية ويمكن التنبؤ بها لإعانة البلدان غير الساحلية النامية على حماية أوجه التقدم التي تحققت صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق أولويات برنامج عمل ألماتي؛

٩ - **تشدد** على أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارها إحدى أولويات برنامج عمل ألماتي وتلاحظ أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن تيسير التجارة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية النامية من أجل تعزيز كفاءة تدفق السلع والخدمات وتحسين قدراتها التنافسية الدولية نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات؛

١٠ - **تهيب** بالشركاء في التنمية تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا لدعم تدابير تيسير التجارة والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وكذلك تنويع منتجات التصدير عن طريق إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛

١١ - **تشجع** المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر وتشجيع نقلها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٢ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١٣ - **تشجع** البلدان غير الساحلية النامية وبلدان العبور النامية على تعزيز التعاون، مع الدعم اللازم من المجتمع الدولي في تنسيق عملية تيسير إجراءات التجارة والنقل العابر؛

١٤ - **تهيب** بالمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تواصل إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، مع مراعاة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة مراعاة تامة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، إلى القيام بذلك وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق، منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة تنسيقا جيدا في مجال تيسير النقل العابر والتجارة؛

١٥ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة كفالة المتابعة المنسقة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومضاعفة الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة لإذكاء الوعي الدولي وحشد الموارد، والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

١٦ - **ترحب** بإنشاء مجمع فكري دولي للبلدان غير الساحلية النامية في اولاأنباأتار من أجل تعزيز القدرة التحليلية داخل البلدان غير الساحلية النامية وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات اللازمة لتنظيم جهودها التنسيقية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية، وتحث المانحين، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مساعدة البلدان غير الساحلية النامية في تحقيق أهداف مجمع الفكر الدولي؛

١٧ - **تشجع** الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي[٣]؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا تحليليا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان بشأن استعراض منتصف المدة؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“.